تقدم في مجرى تطبيع العلاقات [بين مصر واسرائيل] وتطوير علاقات متبادلة في السياسة والاقتصاد والانماء. وستدعو اسرائيل إلى بذل جهد متبادل لاقامة علاقات ثقافية وعلمية وروحية، وإلى تعميق التفاهم بين الشعبين. ويمكن أن يشكل ذلك عاملاً مهما في خلق تغيير اجتماعي وسياسي في العلاقات بين الدول والشعوب في المنطقة».

وتنطبق القاعدة نفسها على الحدود مع لبنان أيضا، إذ ينص البرنامج على «أن حكومة اسرائيل، بزعامة المعراخ،... مستعدة لابرام معاهدة سلام مع لبنان، وفقا للحدود القائمة بين البلدين». والحدود القائمة رسمياً بين البلدين هي تلك التي حددتها اتفاقية الهدنة اللبنانية – الاسرائيلية لسنة ١٩٤٩، وهي نفسها الحدود السابقة بين فلسطين ولبنان. وفي هذا الموقف من لبنان يكمن التجديد، فالحديث عن اطماع اسرائيل في جنوب لبنان، بأرضه ومياهه، لم يتوقف مرة؛ كما كان له ما يبرره، استنادا إلى أنشطة ومشاريع وتصريحات صهيونية – قديمة واسرائيلية – جديدة مختلفة. كذلك فإن المسؤولين الاسرائيليين، على اختلاف اتجاهاتهم، لم يكلفوا أنفسهم عناء تكذيب ما نسب لهم، أو لحكوماتهم وأجهزتهم المختلفة، من مخططات توسعية في لبنان، أو تآمر على سيادته ووحدته وسلامة أراضيه إلى أن جاء هذا البرنامج، الذي يعتبر ملزما بالنسبة لواضعيه على الأقل. ومعنى هذا أن اسرائيل، تحت حكم التجمع العمالي، لن تكون مهتمة، مثلاً، باقامة دولة مارونية في لبنان، أي العمل على تجزئته من ناحية، ولن تخشى ازدياد نفوذ الحركة الوطنية فيه أو وصولها إلى الحكم، أو التمتع بتأثير أكبر عليه من ناحية ثانية. فاتفاقات السلم التي تطالب بها اسرائيل، تقوم على أساس الاعتراف المتبادل بين الأطراف المعنية واحترام سيادة كل منها، دون التدخل في شؤونه الداخلية. كما أن الاستعداد الاسرائيلي لابرام معاهدة سلام مع لبنان، لا يشترط موافقته على أية التزامات، ولا تقديم أية تعهدات أو تنازلات لاسرائيل. وانطلاقا من موقف حزب العمل هذا تجاه لبنان، يبدو أن هنالك أساسا للافتراض ان ما اصطلح على تسميته باسم الأزمة اللبنانية سيدخل في مسارات جديدة، فيما إذا وصل الحزب إلى السلطة في إسرائيل.

وعلى صعيد آخر، يبدو أن هذا الموقف الواضح لحزب العمل تجاه مصر ولبنان قد جاء من قبيل رمي الحمولة الزائدة بالنسبة لاسرائيل، مما يكسبها مدى أكبر من المرونة للتعامل مع حدودها الشرقية، فهناك العقد الصعبة، وهناك مصالح اسرائيل الحيوية، وهناك أيضاً الفلسطينيون.

«الدولة الاردنية–الفلسطينية»

ينمُّ البرنامج السياسي الأخير لحزب العمل عن موقف جديد تجاه القضية الفلسطينية وطرق حلها أيضا. غير أنه من الصعب الوقوف على مدى هذا الجديد دون العودة إلى الماضي قليلاً، ومقارنة الحل الجديد المقترح مع طرق الحل السابقة.

ففي أعقاب حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، نشر في اسرائيل ما عرف باسم مشروع آلون الذي هدف، باختصار، إلى تأمين المصالح الاسرائيلية في المناطق المحتلة، وخصوصا الضفة الغربية وقطاع غزة، من جهة، وتحويل مشاكل السكان فيها إلى الاردن من جهة